

A Comparion between the Performance of Islamic Banks and Conventional Banks in the Kingdom of Saudi Arabia (KSA) During the Period (2008_2017)

Riffat Fathi Mutawali Yousif
Business Administration Department
Shaqra University, KSA
rfmy70@gmail.com

Received 22/12/2018

Accepted 24/09/2019

Abstract:

This study aims at comparing the performance of Islamic Banks and conventional banks in the Kingdom of Saudi Arabia By applying to a sample of 10 Islamic and traditional banks during the period from 2008 to 2017 using financial analysis of a number of indicators and financial ratios. The results of the analysis have been concluded using the (t) test in the presence of differences between the performance of Islamic banks and the performance of conventional banks in terms of ratios representing liquidity, profitability and volume of activity. Specifically, the results have revealed the ability of Islamic banks to make profit (on equity and investment) just like conventional banks, and that the volume of Islamic banks' activity is greater than conventional ones. The study proposes a set of recommendations most important of which are: Islamic banks have got to increase their fast volume in order to fulfil their commitments during emergencies without breaking future deposits. This can be obtained through channeling their money in short – term investment and through maintaining their profits by employing financial assets in an efficient way, not to mention enhancing their competitive merits and abilities so as to be able to cope and contest with conventional banks in the Saudi markets.

Keywords: Islamic Banks – Conventional Banks – Liquidity ratio – Profitability ratios – Activity ratios.

مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2008م - 2017م)

رفعت فتحي متولي يوسف
قسم إدارة الأعمال
جامعة شقراء، السعودية
rfmy70@gmail.com

قبول البحث 2019/09/24

استلام البحث 2018/12/22

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية وتقليدية، خلال الفترة (2008م - 2017م)، باستخدام التحليل المالي لعدد من المؤشرات والنسب المالية المختلفة. وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار (t)، في وجود فروق بين أداء المصارف الإسلامية، وأداء البنوك التقليدية، فيما يتعلق بالنسب التي تمثل السيولة، والربحية، وحجم النشاط. وبالتحديد أظهرت النتائج قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق أرباح (على حقوق الملكية والاستثمار)، مثل: البنوك التقليدية، وأن حجم نشاط المصارف الإسلامية أكبر من البنوك التقليدية، إلا أن البنوك التقليدية تتمتع في المقابل بسيولة أعلى. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها: يجب على المصارف الإسلامية زيادة نسبة السيولة السريعة لديها، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، دون الحاجة إلى كسر ودائعها الآجلة، وذلك بزيادة توظيف أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل، وكذلك المحافظة على ما تحققه من أرباح بزيادة كفاءة إدارتها في توظيف مواردها المالية، بالإضافة إلى العمل على زيادة قدرتها على منافسة البنوك التقليدية، في السوق المالي السعودي، بالبحث عن ميزة تنافسية تمكنها من ذلك.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية، المملكة العربية السعودية، نسب السيولة، نسب الربحية، نسب حجم النشاط.

المقدمة:

المسلمين، إضافة لرفض الغالبية من ذوي رؤوس الأموال الكبيرة استثمارها في البنوك التقليدية (الربوية) ^{25، 26، 27}. وقد شهدت التعاملات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، تطوراً كبيراً خلال العقد الماضي، حيث يلاحظ نمو حجم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية بشكل كبير، بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية الأخرى، والمنتجات الاستثمارية، كذلك يلاحظ توسع كافة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية في تقديم خدمات مصرفية تتفق مع الشريعة الإسلامية، بتشجيع ودعم من مؤسسة النقد العربي السعودي؛ إدراكاً لأهمية المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتلبية لرغبات عملائهم.

ووفقاً لتقرير وكالة موديز لخدمات المستثمرين، فإن المملكة العربية السعودية (المصنفة A، مع نظرة مستقبلية مستقرة) تحتل الصدارة بصفقتها أكبر سوق للتمويل الإسلامي على الصعيد العالمي، حيث بلغت أصول التمويل الإسلامي 292 مليار دولار أمريكي بنهاية شهر سبتمبر 2017م³⁰.

تعد المصارف الإسلامية إحدى أهم الدعائم الأساسية للاقتصاديات القومية، وذلك من خلال الدور المهم الذي تقوم به في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية، بالإضافة لتمويلها عمليات الاستثمار العام والخاص.

لذا تعد ظاهرة المصارف الإسلامية الحدث الأبرز على صعيد الساحة المصرفية العربية والإسلامية والدولية؛ وذلك للفرق الجوهرية في الأساس الذي تستند إليه كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

فبعد مضي أكثر من خمسة عقود على تأسيسها، استطاعت المصارف الإسلامية بفضل الانتشار الواسع والمتزايد في أغلب دول العالم، والارتفاع المتواصل لحجم التعامل معها، أن تسهم إلى جانب البنوك التقليدية في مضاعفة الاستثمار، ودفع النمو الاقتصادي: المحلي والإقليمي، لذلك يولي عدد كبير من الخبراء والباحثين اهتماماً واسعاً بالمصارف الإسلامية. ويرجع عدد من الباحثين الانتشار الواسع للمصارف الإسلامية، إلى الصحوه الدينية لدى عدد كبير من

التحقّق من سلامة المؤسسة، وبيان قدرتها على استخدام مواردها المالية المتاحة لها.

فرضيات الدراسة:

يقوم البحث على الفرضيات الآتية:

- 1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة: (2008م-2017م).
- 2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة: (2008م-2017م).
- 3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين حجم نشاط المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة: (2008م-2017م).

عينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك الموجودة في المملكة العربية السعودية، بينما اقتصرت عينة الدراسة على المصارف الإسلامية وعددها أربعة مصارف، هي: مصرف الراجحي، ومصرف الإنماء، وبنك البلاد، وبنك الجزيرة، أما البنوك التقليدية، فقد اقتصرت عينة الدراسة على ستة منها، هي: البنك الأهلي، والبنك الأول، والبنك الفرنسي السعودي، وبنك سامبا، والبنك السعودي للاستثمار، وبنك الرياض.

حدود الدراسة:

- 1- الحدود الزمانية للدراسة: تمتد فترة الدراسة من عام 2008م، وحتى عام 2017م.
- 2- الحدود المكانية للدراسة: تتم هذه الدراسة في المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.
- 3- الحدود العلمية للدراسة: مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة: (2008م-2017م).

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة في تقييم أداء المصارف الإسلامية، ومقارنته بأداء البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة من خلال النسب المالية، واختبار فرضياتها، فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، مثل: المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، وتمثيل تلك البيانات بأشكال بيانية توضيحية، كما تم استخدام اختبار (t)؛ لكشف مدى الفروقات بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

ولتطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي كمنهج لهذه الدراسة، فقد تم اللجوء إلى مجموعة من مصادر البيانات من بينها: الكتب،

كما أنّ حجم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في السوق السعودية، الذي تمنحه المصارف السعودية للقطاع الخاص، يشكّل نحو 60% من إجمالي حجم التمويل، وبالنسبة للصناديق الاستثمارية، فتبلغ نسبة الأموال المُستثمرة في تلك الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أكثر من 77% من إجمالي قيمة الأموال المُستثمرة في الصناديق.

مشكلة الدراسة:

أصبحت المصارف الإسلامية تُؤدّي دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي في أغلب دول العالم، وذلك من خلال قيامها بتسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية، إضافة لدورها في تمويل عمليات الاستثمار العام والخاص، والمساهمة في مضاعفة الاستثمار، ودفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي، لتقف إلى جانب البنوك التقليدية في هذا المنحى.

لذلك فإنّ هذه الدراسة تهدف إلى معرفة الفروق بين أداء المصارف الإسلامية، والبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2008م-2017م)، وذلك من خلال اختيار بعض المؤشرات والنسب المالية المشتركة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، استنادًا للقوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية؛

لمعرفة الاختلاف بين أدائهما، بالإضافة لمعرفة الأسباب الرئيسية لهذا الاختلاف إن وجد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الإسلامية، ومقارنته بأداء البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة: (2008م-2017م)، ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم الدراسة عددًا من المؤشرات والنسب المالية المختلفة، وهي: نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسبة حجم النشاط.

أهمية الدراسة:

تعدّ البنوك من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها جميع الدول في تطوير اقتصادياتها، وذلك من خلال مساهمتها في دفع عجلة الاستثمار، وتنشيط جميع قطاعات الاقتصاد الوطني التي تساهم بدورها في النمو الاقتصادي للدول.

وحيث إنّ المصارف الإسلامية والتقليدية، هما ركيزة النظام المصرفي في المملكة العربية السعودية، لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولتها لتقييم أداء المصارف الإسلامية، ومقارنته بأداء البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة: (2008م-2017م)، حيث يتم هذا التقييم من خلال استخدام عددٍ من المؤشرات والنسب المالية المختلفة، حيث تعدّ النسب المالية من أهم أساليب تقييم أداء المؤسسات خاصّة البنوك، حيث يهدف هذا النوع من التحليل إلى

مما يجعله مقياساً للكفاءة الإدارية والمالية. ويُعدّ معدّل العائد على الاستثمار من أهمّ مقاييس الربحية والأداء؛ لأنّه مقياس يعكس الأنشطة الاستثمارية للمصرف، بما يشمل جميع الأصول، وأثر ذلك في تحقيق العوائد من كافة المصادر. وبحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

ثالثاً : نسبة حجم النشاط (Activity ratios) :

تقيس نسبة حجم النشاط قدرة المصرف على استخدام الموارد المتاحة لديه؛ من أجل توليد الأرباح، كذلك فإنّها تقيس مدى جودة إدارة رأس المال العامل بالمصرف وكفاءتها، وهناك العديد من النسب التي تستخدم للتعبير عن نسبة حجم النشاط، وقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على إحدى هذه النسب، وهي نسبة توظيف الموارد (Ratio of resource utilization)، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قدرة المصرف على توظيف موارده المالية: (حقوق الملكية والودائع)، وتحسب هذه النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{الاستثمارات} \div \text{الودائع} + \text{حقوق الملكية} \times 100$$

الدراسات السابقة:

1- دراسة (علي : 2018م)¹⁵، بعنوان: "استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء المصارف التجارية، والمصارف الإسلامية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف البحث فقد تمّ اختيار جميع المصارف التجارية، والمصارف الإسلامية المسجلة لدى بورصة فلسطين، والحصول على البيانات اللازمة للتحليل خلال الفترة: (2009م - 2013م)، وتم إجراء المقارنة باستخدام مجموعة من مؤشرات الأداء المتمثلة في: (مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق)، ومن ثمّ استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات؛ لفحص الفروقات بين متوسطات المؤشرات المالية للمصارف التجارية والمصارف الإسلامية، وخلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، فيما يتعلّق بالمؤشرات التي تمثّل السيولة والربحية والسوق، أما فيما يتعلّق بمؤشرات النشاط فقد أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، وأظهرت فروقات المتوسطات أنّها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، حيث كانت الفروق لصالح المصارف الإسلامية، وقد أوصى البحث بمجموعة من التوصيات أهمّها، حث المصارف التجارية على استثمار مواردها ومن بينها الودائع وبالشكل المناسب، فضلاً عن زيادة مقدّرتها على تشغيل مواردها بشكل عام، وكذلك التفكير في فتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وضرورة عقد ندوات وورش عمل

والمجلات العلمية، وشبكة المعلومات الدولية (Internet)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية؛ للحصول على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية، والبنوك التقليدية التي شملتها الدراسة ضمن الفترة الممتدة من عام 2008م، وحتى عام 2017م، وذلك للحصول على البيانات السنوية اللازمة لحساب النسب المالية المستخدمة في الدراسة، ومن هنا فقد استُخدمت الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات؛ لفحص الفروقات بين متوسطات تلك النسب المالية؛ لتقييم أداء المصارف الإسلامية، ومقارنته بأداء البنوك التقليدية. وتتمثّل تلك النسب التي تم الاعتماد عليها لتحقيق أهداف هذه الدراسة، واختبار فرضياتها في مجموعة النسب المالية الآتية²⁰:

أولاً: نسب السيولة (Liquidity ratio):

تستخدم نسب السيولة لقياس مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، ولأنّ هنالك العديد من النسب التي تستخدم للتعبير عن نسب السيولة، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على النسب الآتية:

1- نسبة السيولة السريعة (Quick ratio):

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تسديد التزاماته، والوفاء بسحوباته النقدية. ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة الأصول السائلة على الودائع، وتعرف الأصول السائلة بأنها: الاستثمارات قصيرة الأجل، مضافاً إليها النقد في الصندوق ولدى البنوك الأخرى. وكلما ارتفعت نسبة السيولة، تحسّنت قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته، وبالتالي ارتفاع سيولته.

وتحسب النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نقد} + \text{نقد لدى بنك مركزي} + \text{نقد لدى مصارف أخرى} \div \text{الودائع} \times 100$$

100

ثانياً: نسب الربحية (Profitability ratios):

تستخدم نسب الربحية لقياس مدى الأرباح التي تحقّقها المصارف، وهناك العديد من النسب التي تستخدم للتعبير عن نسب الربحية، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على النسب الآتية:

1- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on equity):

وتعبّر هذه النسبة عن العائد الذي يحقّقه الملاك على استثمار أموالهم بالمصرف، وتُعدّ من أهمّ نسب الربحية المستخدمة، حيث إنّ بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط، أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقّق عائداً مناسباً. وبحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{حقوق الملكية} \times 100$$

2- معدل العائد على الاستثمار (Return on assets):

يقيس هذا المعدل مدى قدرة إدارة المصرف على تحقيق الربحية، التي تتلاءم مع حجم الاستثمار، أو حجم أصول المصرف،

على المنافسة أمام البنوك التقليدية، مما يساهم في رفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي.

4- دراسة²⁴ بعنوان :

(Do Islamic Banks Perform Better than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council countries.)

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية في دول الخليج العربي، وهي: المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر خلال الفترة: (2000م - 2005م)، باستخدام عدّة مؤشرات مالية مثل الربحية، والسيولة، والهيكلية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فرق معنوي من ناحية الربحية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ومع ذلك فإنّ البنوك الإسلامية أقلّ عرضة لخطر السيولة، كما أظهرت النتائج أنّ البنوك التقليدية تعتمد على الديون الخارجية أكثر من البنوك الإسلامية، كذلك أظهرت النتائج أنه لا يوجد اختلاف إحصائي معنوي لمعدل النمو الداخلي بين كلّ من البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية؛ مما يدلّ ضمناً على أنّ النمو الداخلي لأيّ نوع من أنواع البنوك، يعتمد بشكل كبير على نمط إدارة البنك، وأدائها بنحو عام.

5- دراسة²²، بعنوان: مقارنة أداء المصارف الإسلامية

والتقليدية باستخدام النسب المالية في الأردنّ.

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني، مع أداء المصارف التقليدية في الأردنّ خلال الفترة: (1992م -2001م) باستخدام مجموعة من النسب المالية. وتلخّصت نتائج التحليل باستخدام اختبار (t) في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية، بين أداء البنك الإسلامي الأردني، وأداء المصارف التقليدية، فيما يتعلّق بالنسب التي تمثّل الربحية. أمّا باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطاتها الحسابية، بتمتعها بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، منها: حتّى مقارنة المصارف الإسلامية على زيادة السيولة، والمحافظة على ربحيتها، مقارنة مع باقي المصارف التقليدية، والمحافظة على استمرارها في استثمار ودائعها بالشكل المناسب، بالإضافة إلى زيادة مقدرتها على تشغيل مواردها بشكل عام، وكذلك حتّى المصارف التقليدية التفكير جدّياً بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك نتيجة لازدياد توجّه الأشخاص نحو المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى حتّى المصارف التقليدية بإيجاد وسائل كفيّلة بتشغيل أكبر للودائع الموجودة لديها، أي محاولة التخفيف من أعباء الوفرة في السيولة النقدية إذا ما وجدت.

خاصّة عن المصارف الإسلامية؛ لتوضيح آلية عمل هذا النوع من المصارف ومميزاتها.

2- دراسة¹⁹ بعنوان: الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة

بالبنوك التقليدية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية. هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية، مقارنة بالبنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة من عام: (3003م - 2012م)، وقد شمل مجتمع البحث مصرفاً إسلامياً وهو بنك الراجحي، وبنكاً تقليدياً متمثلاً في مجموعة سامبا المالية. واستخدمت الباحثة أسلوب تحليل متوسط نسب الأداء؛ لقياس فرق الأداء المالي بين البنكين موضوع الدراسة، كما استخدمت اختبار الفرق بين كل نسبتين بمعنوية 0% و5%؛ لتثبيت وبطريقة موضوعية وجود فرق بين نسب البنكين من عدمه، وقد استخدمت الباحثة للمقارنة بين أداء البنكين موضوع الدراسة مجموعة من النسب المالية.

وتوصّلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ارتفاع نسبة الاستثمار القائم على حقوق الملكية لدى بنك الراجحي، مقارنة بمجموعة سامبا المالية، كما أثبتت النتائج انخفاض نسبة تكلفة الودائع لدى بنك الراجحي، مقارنة بمجموعة سامبا المالية، وأثبتت النتائج أيضاً ارتفاع نسبة حجم مخصّص المخاطر لدى بنك الراجحي مقارنة بمجموعة سامبا، كما توصّلت النتائج إلى ارتفاع نسبة مخاطر رأس المال لدى مجموعة سامبا المالية، مقارنة ببنك الراجحي.

3- دراسة⁴، بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية

والتقليدية، باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين، وذلك خلال الفترة: (2006م - 2010م)، من خلال المقارنة باستخدام عدّة مؤشرات مالية، مثل: مؤشرات السيولة، والربحية، والنشاط، ومؤشرات السوق، وقد توصّلت الدراسة إلى أنّ البنوك الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية، مقارنة بالبنوك التقليدية، وأنّ البنوك الإسلامية أقلّ ربحية من البنوك التقليدية، وأنّ مؤشر النشاط للبنوك الإسلاميّة كان على ارتفاع مقارنة بالبنوك التقليدية، وأنّ مؤشرات السوق كان متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض، مقارنة بالبنوك التقليدية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها ضرورة أن تعمل البنوك الإسلامية على تخفيض السيولة النقدية لديها؛ من خلال توجيهها نحو الاستثمارات، وضرورة العمل على تنويع خدماتها المصرفية، إضافة إلى محاولة الحدّ من مصروفاتها، ممّا يؤثر في زيادة مستوى أرباحها، كما تعمل على تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي، وعدم تركيز معظم تمويلاتها في صيغة المرابحة فقط، وضرورة تبني فكرة الاندماج بين البنوك الإسلامية؛ لزيادة القدرة

الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى مرجح الأصول الخطرة، بالإضافة إلى تحليل المحافظ المالية التي تدخل فيها أسهم المصرف. وأظهرت النتائج أن بنك البحرين الإسلامي أتى بعائد أكبر، وبمعامل اختلاف أصغر، مقارنة مع المصارف التقليدية، كما أن تحليل المحفظة الاستثمارية التي تدخل فيها أسهم بنك البحرين الإسلامي، أظهر أن أسهم البنك هي الأفضل لتحقيق تنوع أفضل، وخطورة أقل من البنوك التقليدية، كما أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية قادرة على تحقيق ربحية أعلى، ومخاطر أقل بالمقارنة مع البنوك التقليدية، رغم تعرض البنوك الإسلامية لمنافسة شديدة من قبل البنوك التقليدية، وصناديق الاستثمار.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين ما يأتي:

- 1- تعددت الدراسات السابقة بين دراسات لعدة دول: عربية، وخليجية، وأسيوية، وقد تمت تلك الدراسات في فترات زمنية متباينة، حيث تمت معظمها في السنوات القليلة الماضية؛ مما يدل على الاهتمام المتزايد بموضوع المصارف الإسلامية، لما تسهم به من دور كبير في دفع عملية التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي في عدد من الدول.
- 2- استخدمت أغلب الدراسات في مقارنة الأداء بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، عددًا من المؤشرات والنسب المالية، التي ساهمت في توضيح الفروقات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، بالإضافة لاستخدام بعض الدراسات في تحليلها لنتائج تلك المؤشرات اختبارات (T-test) و (F-test).

- 3- تباينت الفترة الزمنية المدرجة في الدراسات السابقة، فمنها من أجرى دراسته على أربع سنوات، ومنها على خمس سنوات، وبعضها على تسع سنوات، وأخرى على ثلاث عشرة سنة.

وفيما يتعلّق بالدراسة الحالية، فإنّها اشتركت مع غالبية الدراسات السابقة، في استخدامها لعدد من المؤشرات والنسب المالية؛ لإجراء المقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، وذلك من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، مثل: المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، كما تم استخدام إختبار (t) لكشف الفروقات بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، كما تم تمثيل تلك البيانات بأشكال بيانية توضيحية، وقد امتدت فترة الدراسة لتسع سنوات.

6- دراسة²⁸ بعنوان (THE PERFORMANCE OF MALAYSIAN ISLAMIC BANK DURING 1984-1997: AN EXPLORATORY STUDY)

هدفت هذه الدراسة لاختبار محدّدات الأداء الداخلية وتقييمها، لأحد البنوك الإسلامية في ماليزيا (BIMB)، خلال الفترة: (1984م-1997م)، وذلك بالمقارنة مع أداء ثمانية بنوك تقليدية. وتمثّل مقاييس الأداء التي استخدمت في الربحية، والسيولة، والمخاطرة، والقدرة على سداد الالتزامات، وقد تمّ قياس مقاييس الأداء السابقة من خلال النسب المالية، وباستخدام اختبارات (T-test) و (F-test). وقد توصلت الدراسة إلى أنّ البنك الإسلامي حقّق تقدّمًا كبيرًا في العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين خلال فترة الدراسة، كما لم تُظهر مقاييس الربحية أيّ اختلاف في ربحية البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية، كما توصلت الدراسة إلى أنّ البنك الإسلامي أكثر سيولة، وأقلّ مخاطرة، وأكثر قدرة على الإيفاء بالتزاماته مقارنة بالبنوك التقليدية الثمانية، كذلك توصلت الدراسة إلى أنّه لا يوجد فرق بين البنك الإسلامي، ومجموعة البنوك التقليدية الثمانية في المشاركة الاقتصادية.

7- دراسة⁹ بعنوان: تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية، والبنوك التجارية عام 1994م. فقدّرت الدراسة دالة التكاليف اللوغاريتمية لعدد من المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في الخليج العربي للعام 1990م، وذلك من أجل قياس الفرق بين وفورات النطاق (الحجم)، ومرونة الإحلال لكلّ من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وأظهرت النتائج أنّ المصارف الإسلامية تتمتع بوفورات حجم موجبة على عكس أغلب المصارف التقليدية. حيث أظهرت المصارف الإسلامية ميزة في خفض متوسط تكلفتها الكلية، كلما توسّعت في أعمالها وخدماتها المصرفية، إلى أن يصل إجمالي أصول المصرف إلى نحو 556 مليون دولار، أمّا مرونة الإحلال بين العمل وحجم الودائع الاستثمارية: (رأس المال النقدي)، فقد كان ممكنًا في جميع المصارف.

8- دراسة²⁹ بعنوان: (Performance and Risk Case of .Analysis of the Islamic Banks: The Bahrain Islamic Bank)

هدفت هذه الدراسة أن تمحص كمياً وعلى المستوى الجزئي، الدعوى القائلة بأنّ البنوك الإسلامية أقلّ أداءً، وأكثر اسقراً من البنوك التقليدية، وقد تمّ اختيار بنك البحرين الإسلامي أنموذجاً في هذه الدراسة؛ لتقويم مواصفات الخطر والعائد للبنوك الإسلامية، ومقارنته بباقي البنوك التقليدية خلال الفترة: (1980م-1989م). وقد استخدمت الدراسة ثلاث نسب مالية، وهي: نسبة العائد على حقوق

الإطار النظري للدراسة

أولاً: المصارف الإسلامية مفهومها وخصائصها ووظائفها

يُعدّ القطاع البنكي من أهمّ القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيراً في نموّ اقتصاديات الدول، إذ يحتلّ مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية، ويُعدّ إحدى الدعائم الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، ذلك أنّها تُعدّ أجهزة فاعلة يعتمد عليها في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وتنميتها، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد عليها في تمويلها.

فالمصارف الإسلامية أوجدت نوعاً من التعامل المصرفي، لم يكن موجوداً قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، حيث أدخلت أسساً للتعامل بين البنك والمتعامل، تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية: (المدين/الدائن)، وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، وهي صيغ الاستثمار الإسلامية: (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع،...) إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في كافة الأنشطة.

1- مفهوم المصارف الإسلامية:

لقد تعدّدت تعريفات المصارف الإسلامية وتتنوعت تنوعاً كبيراً، واختلفت من جهة لأخرى ومن مؤلف لآخر، ومن بين هذه التعاريف، تعريف اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة للمصارف الإسلامية، التي عرفت المصارف الإسلامية بما يأتي: "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينصّ قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"²¹.

أما الدكتور أحمد النجار، فيعرفها: "بأنّها مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها، في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي"²³.

أما الدكتور محمد العلي القري، فيعرف المصارف الإسلامية: "بأنّها مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين، في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية الغنم بالغرم، فضلاً عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية"¹⁶.

كما عرّفها الدكتور عبد النعيم محمد مبارك، والدكتور محمود يونس: "بأنّها مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات، من كلّ مَنْ لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة)، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات

المصرفية المتنوعة للعملاء، بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويحقّق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع"¹⁸.

وهذه التعريفات وغيرها، وعلى الرغم من اختلاف عباراتها، إلّا أنّها تتفق جميعها في أنّ المصرف الإسلامي، مؤسسة تجارية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية، في جميع معاملاتها المصرفية.

2- خصائص المصارف الإسلامية:

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية لتجميع الأموال وتوظيفها، في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها، ورغم تشابه كلّ من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في الطبيعة المصرفية، إلّا أنّ المصارف الإسلامية تتحرى التوجهات الدينية في جميع أعمالها، لذلك فإنّ تطهير العمل المصرفي من الربا، هو الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية، وهو عدم التعامل بالفائدة المصرفية، أخذاً وعطاءً بنحو مباشر أو مستتر؛ لأنها من الربا المحرّم شرعاً.

وهذا هو الفارق الجوهرى بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، التي تعتمد على أسلوب الفائدة: (القرض نظير نسبة محدّدة من العائد مرتبطة بالزمن). وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرّمته الشريعة الإسلامية، لذلك تتسمّ المصارف الإسلامية بسمات وخصائص تميّزها عن غيرها من البنوك التقليدية، وهذه السمات هي¹⁷:

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
 - تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.
 - الالتزام بالصفات (التنمية، الاستثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الاستثمارية المصرفية.
 - تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.
 - تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.
 - كما تتميّز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة، التي لا تقدّمها البنوك التقليدية، وهي:
 - أ- نشاط القرض الحسن.
 - ب- نشاط صندوق الزكاة.
 - ج- الأنشطة الثقافية المصرفية.
- لذا فإنّ البنك الإسلامي ليس مجرد شركة تهدف إلى الربح، والأمان، والاستمرارية، كما هو الحال لدى البنوك التقليدية، ولكنّه مؤسسة من مؤسسات العمل الإسلامي، ذات المنطلقات الفكرية، وجزء من منظومة الاقتصاد الإسلامي.

3- وظائف المصارف الإسلامية ومسؤولياتها:

تقوم المصارف الإسلامية بجميع وظائف البنوك التقليدية، مع عدم استخدام سعر الفائدة أخذاً وعطاءً في معاملاتها المصرفية، أو في استغلال مواردها المالية.

على نظام الفائدة (الربا) أخذًا وعطاءً، أي على أساس القرض بزيادة مشروطة ثابتة منذ وقت الإيداع.

2- خضوع المصارف الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال هذه المصارف وأنشطتها؛ لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، خلافاً للبنوك التقليدية، إذ تخضع لرقابة مالية فقط.

3- تولي المصارف الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة، فهي تقوم على المراجعة للأمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتملك وغيرها، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافاً للبنوك التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى، ولا تقبل على الاستثمار، إلا في نطاق ضيق من أعمالها¹¹.

4- تأخذ المصارف الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير، الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية، كتأجيل دين المُعسر أخذًا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُزْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾¹، خلافاً للبنوك التقليدية، التي تزيد إيسارها؛ بتحميله ربا مركباً يتمثل في الفائدة التي يدفعها في حالة عجزه عن تسديد دينه في موعد الاستحقاق، والتي تسمى بالفوائد التأخيرية، أو فوائد الفترة التي لم يسدّد فيها المُقرض مبلغ القرض بعد استحقاقه، بل إن الأمر يصل إلى أدهى من ذلك، كالحجز على أمواله ورهنها لصالح البنك، وبيعها بأقل الأسعار في معظم الحالات⁷.

ثالثاً: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية:

أجازت الشريعة الإسلامية أساليباً وصيغاً كثيرة ومتنوعة للتمويل، فمنها ما هو طويل الأجل، مثل: المشاركة الدائمة (المشاركة بأسهم رأس المال)، ومنها ما هو قصير الأجل بطبيعته، مثل: المضاربة، ومنها ما يختصّ بنشاط اقتصادي مُعيّن كالمزراعة، وبيع السلم، والاستصناع، ومنها ما يصلح للكثير من الأنشطة، مثل: المشاركة.

ولصيغ التمويل خصائص وشروط تميّزها عن غيرها من صيغ التمويل غير الإسلامية، ولعلّ أهم ما يميّز أساليب التمويل الإسلامية، ارتباط عائد التمويل بنتيجة الأعمال ربحاً أو خسارة، وارتباط عائد التمويل بتحمّل المخاطرة، وذلك تحقيقاً لمبدأ العُثم بالغرم في الشريعة الإسلامية. وفيما يلي أهم أساليب التمويل الإسلامية وصيغها¹⁴:

1- المضاربة: هي اتفاق بين طرفين، يقوم أحدهما فيه بتقديم المال؛ لكي يعمل فيه الآخر على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة منه، أي تقوم المضاربة على المزاجعة بين رأس المال والعمل، وهي بذلك تجمع بين من يملك، وبين

وتختلف وظائف المصارف الإسلامية في جوهر معاملاتها اختلافاً جذرياً عن البنوك التقليدية، فالأساس العام الذي قامت عليه المصارف الإسلامية، يتمثل في عدم الفصل بين أمور الدين، وأمور الدنيا.

فالمصارف الإسلامية، تسمى كذلك البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو بنوكاً (لا ربوية)، تقوم بممارسة نشاط التمويل؛ بالاعتماد على عمليات مالية مختلفة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، مثل: المرابحة، والمشاركة، والإجارة، والمضاربة..إلخ.

وعليه فإنّ على المصارف الإسلامية مجموعة من المسؤوليات، ينبغي الاهتمام بها، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها، وهذه المسؤوليات هي⁶:

1- مسؤولية عقائدية: تتمثل في تعميق مبادئ العمل الإسلامي، والنظام المصرفي الإسلامي لدى العاملين في المصرف، والمتعاملين معه.

2- مسؤولية تنموية: وذلك من خلال إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي، وإعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل المجتمعات الإسلامية، والعمل على تمويل السلع، والخدمات الأساسية، والإستراتيجية، وتنمية الحرفيين، والصناعات الحرفية الصغيرة؛ كونها الأساس لتطوير البيئة الاقتصادية والصناعية.

3- مسؤولية استثمارية: وتشمل نشر الوعي الإدخاري، وتنميته، وتطويره، ومنع الاكتناز، وترشيد الاستهلاك؛ بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها، وابتكار صيغ مصرفية ومالية جديدة، تتوافق مع الشريعة السّماحة، وتتناسب مع المتغيرات الزمانية والمكانية.

4- مسؤولية اجتماعية: وذلك من خلال الموازنة بين الربح المالي والربح الاجتماعي؛ باستخدام وسائل ذات أهداف اجتماعية، مثل: الحثّ على الزكاة وجمعها، وإنشاء دور العلم والمستشفيات التي تقدّم خدماتها للفقراء مجاناً، أو بأسعار معتدلة.

5- مسؤولية ثقافية: من خلال نشر الكتب، والمجلات، والدراسات في الثقافة الإسلامية والمعرفة.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

تختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية في مجالات عديدة، وفيما يلي أهم أوجه هذه الاختلافات:

1- قيام المصارف الإسلامية في تعاملاتها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، بينما تقوم البنوك التقليدية

يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية، وموجودات إنتاجية¹⁰. وفي الواقع تُطبّق هذه الصيغة تحت مسمّى بيع المرابحة للأمر بالشراء.

4- بيع الأجال: إنّ البنوك التقليدية تقوم بالتمويل على أساس الفائدة، فهي قروض تجارية، وأمّا البنوك الإسلامية فتقوم بالتمويل على أساس هامش الربح، وهناك صور مختلفة لبيع الأجال منها ما يأتي¹⁴:

أ- البيع بالتقسيط: هو النوع الأول من بيع الأجال، الذي هو من صيغ التمويل للمصرفية الإسلامية، والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال المصرف، وتحقيق الأرباح، وفيه يقوم المصرف بتسليم السلعة المتفق عليها إلى عميله في العاجل، مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدّد الأجل. ويستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة، أو لجزء منها، كما يستوي في ذلك تسديد الأجل لدفعة واحدة، أو على دفعات، أي أقساط، كما يستوي في ذلك تساوي أو اختلاف الثمن الأجل عن الثمن العاجل²¹.

ب- بيع السلم: هو النوع الثاني من بيع الأجال، التي هي من أدوات توظيف أموال البنوك الإسلامية، والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال المصرف وتحقيق الأرباح، وأيضاً المساهمة في التنمية الزراعية، واستغلال الأراضي، وتشغيل العمال. والسلم هو بيع مالٍ يقبض فيه الثمن عاجلاً، وتسلم فيه البضاعة آجلاً، فهو ثمن عاجل بثمن آجل.

ويستمدّ بيع السلم مشروعيته من مشروعية بيع الأجال، وتكمن أهمية شرعية هذا البيع في أن يرفع الحرج عن الناس، ويحقّق لهم حاجتهم، خاصّة من لا يملك المال ليتعهد صناعته، أو عمله، أو زراعته، فيحصل على المال من خلال هذا البيع، بضمان نتائج الصناعة أو العمل أو الزراعة¹³.

ج- الإجارة: ويطلق على الإجارة البيع التاجيري، أي بيع حقّ الانتفاع مع الاحتفاظ بحقّ التملك، وهو النوع الثالث من بيع الأجال، التي هي من أدوات توظيف أموال البنوك الإسلامية، والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك، وتحقيق الأرباح.

والإجارة تعني تملك منافع مباحة لمدة محدّدة، مقابل عوض ماديّ معلوم، وهي ثمن المنفعة، أو بدله الناشئ عن استخدام أحد الموجودات الثابتة أو الانتفاع به. فهي لا تهدف إلى تملك الموجود المؤجّر للمستأجر، وإنما تهدف إلى إتاحة استخدام الموجود للمستأجر، والانتفاع منه، أو به، مقابل أداء قيمة الإيجار المتفق عليه لمدة محدّدة، يعود الموجود بعدها إلى المالك، لذا فإنّ الإجارة تتكوّن من طرفين: مالك الموجود وهو المؤجّر، ومستخدم الموجود أو المنتفع منه وهو المستأجر¹².

من لا يملك ويقدر على العمل، ممّا يؤدي إلى إحداث التوازن الاجتماعي، والتكافل بين الناس، ويقال من حدّة آثار الطبقات الاجتماعية، وبالتالي فإنّ الشركة في المضاربة، إمّا تكون في الربح لا في رأس المال، وعليه فإنّ صاحب المال يطلق عليه الفقهاء ربّ المال أو مالكه، بينما يسمى الطرف الثاني بالعامل أو المضارب⁵.

وتعدّ المضاربة هي الأداة الأولى من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية، والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى المساهمة في تشغيل الطاقات والكفاءات المبدعة واستثمارها.

2- المشاركة: هي أحد أشكال توظيف أموال البنك الإسلامي،

والتي تتضمن مشاركة البنك الإسلامي للآخرين في المشروعات والأنشطة المختلفة؛ بهدف تحقيق الربح. وتعني عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال؛ للقيام بأعمال وأنشطة محدّدة ومعروفة؛ بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركاً بينهم، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء، أو المساواة في العمل، أو المسؤوليات تجاه الشركة، كما لا يشترط تساوي نسب الأرباح بين الشركاء، وأمّا الخسارة إن حدثت، فيشترط أن تكون حسب حصة كلّ شريك في رأس المال¹⁴.

وتعدّ المشاركة من أهم أدوات العمل في البنوك الإسلامية؛ للقضاء على الخلل الذي تعاني منه البنوك التقليدية، والمتمثّل في انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال ومخاطره، وذلك لأنّ المشاركة في المصارف الإسلامية تربط بين هذه المتغيرات جميعاً، إذ أنّ كلّاً من المشاركين المودعين، والمصرف، والمستثمرين تختلط أموالهم في المشروع، ويتقاسمون الأرباح المتحقّقة منه بينهم بحسب نسب متفق عليها، وأمّا الخسارة فيتحمّلها الجميع كلّ حسب حصّته في رأس المال²¹.

3- المرابحة: هي ما يعرف في الفقه الإسلامي بالبيع، وبيع

المرابحة هو أحد أنواع البيوع الإسلامية الأساسية، وتعرّف المرابحة بأنّها: بيع الشيء بمثل الثمن الأول (ثمنه الأصلي)، مضافاً إليه زيادة معلومة للمشتري، تمثّل هامش الربح للبائع. وهي نوع من أنواع بيع الأمانة، وفيه يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة، أخذين بالحسبان ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع.

وتعدّ المرابحة المصرفية واحدة من أهم صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث بدأ استخدامها مع بداية التطبيق العملي للبنوك الإسلامية، أي منذ عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث يقوم المصرف من خلال هذه الصيغة بشراء ما

وبالتالي فالاستصناع يمكن من خلاله تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، والمساهمة أيضاً في التنمية الزراعية، واستثمار الطاقات الإنتاجية المعطلة في المصانع، وتشغيل العمالة.

الإطار العملي للدراسة

أولاً: التحليل المالي والإحصائي لبيانات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لتقييم أدائها:

ويقوم على تقييم أداء المصارف الإسلامية، ومقارنته بأداء البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية، خلال فترة الدراسة: (2008م - 2017م)؛ وذلك باستخدام التحليل المالي لمجموعة من النسب المالية، ويعدّ هذا التحليل من أهم الوسائل لاستنباط مجموعة من المؤشرات التي تمكن من القيام بمقارنة أداء المصارف الإسلامية بالبنوك التقليدية، واختبار فرضياتها، فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، مثل:

المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، وتمثيل تلك البيانات بأشكال بيانية توضيحية.

نسبة السيولة السريعة:

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية، من غير البنوك، تأجيل سداد ما عليها من مستحقات لبعض الوقت، نجد أنّ عدم توفر سيولة لدى البنوك، قد تؤدي لزعة ثقة المودعين، وتدفعهم لسحب ودائعهم؛ مما قد يعرض البنوك للإفلاس.

وعليه فإنّ السيولة تعبر عن قدرة البنك على مواجهة التزاماته بدون تأخير، ودون التعرّض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، حيث يتطلّب ذلك توزيع موارد البنك على أنواع مختلفة من الأصول، ذلك أنّ من أهداف توافر السيولة بالبنوك، تعزيز ثقة المودعين والدائنين بها، بالإضافة إلى كونها مؤشراً على الإدارة الجيدة لأموال البنك، وتأكيداً لقدرته على الوفاء بالتزاماته، وبالتالي فكلما زادت نسبة السيولة السريعة، كان أداء البنك أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة في الجدول ذي الرقم (1)، نلاحظ أنّ متوسط نسبة السيولة السريعة للمصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة وهي عشر سنوات: (2008م - 2017م)، بلغ (109.08%)، وهو أعلى من متوسط نسبة السيولة السريعة للبنوك التقليدية، حيث بلغ خلال الفترة نفسها (41.08%)، مما يعني أنّ قدرة المصارف الإسلامية على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى استدعاء ودائعها الآجلة، أعلى من قدرة البنوك التقليدية على ذلك.

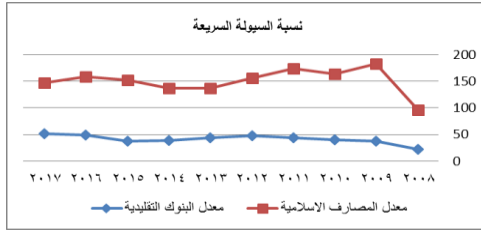
5- المزارعة: يمكن من خلالها تشغيل أموال البنوك وتحقيق الأرباح، والمساهمة أيضاً في التنمية الزراعية، واستثمار الأراضي المعطلة، وتشغيل العمالة، وتمثّل المزارعة عقد من عقود المشاركة، وتعرف بأنّها عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة في الزرع، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها، والزرع بينهما. وتتمّ معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة، وبأجل معلوم³. وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض، والعامل فيها، يقوم على استثمار الأرض بالزراعة بحيث يكون الناتج مشتركاً، ولكن وفق حصص معلومة لكلّ منهم، ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذار من المالك، والعمل من العامل: المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك، والبذار والعمل من المزارع¹⁰.

6- المساقاة: هي عقد يقوم على إصلاح الأرض ورعايتها، وسقايتها، وقطف ثمار الشجر بجزء ما يخرج من ثمرها، وهي عقد شركة بين مالك الشجر أو الزرع، والعامل عليه، على أن يقوم العامل بخدمة الشجر أو الزرع، مدّة معلومة في نظير جزء شائع من العلة¹⁰.

وتُعدّ المساقاة من صيغ تمويل البنوك الإسلامية في القطاع الزراعي، المكتملة لصيغ المزارعة وبيع السلم، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تستخدم هذه العقود في تمويل متطلبات المساقاة، من عمالة، ومياه، ومبيدات كيميائية، خاصة عندما يتعلّق الأمر بالمزارع الكبيرة التي لا يستطيع فرد واحد أن يقوم بالعمل فيها.

7- المغارسة: هي عقد على تعميم الأرض بالشجر بقدر معلوم كالإجارة، وهي أن يُقدّم الرجل أرضه لمن يغرّس فيها شجراً، بعوض معلوم، ولمدّة معلومة، على أن يكون الثمار بينهما. والمغارسة ثلاثة أنواع: جعل، وإجارة، وشركة. فهي جعل إن أعطاه أرضه ليغرّس فيها شجرة له، على أن يدفع له أجرًا معينًا عن كل شجرة، أي جعل له أجرًا عن كلّ غرس يغرّسها. وهي إجارة إن أعطاه أرضه ليغرّس فيها شجراً بأجر معلوم، أي أجره أرضه لمدة معلومة بأجر معلوم سلفاً، وهي مشاركة إن عطاه أرضه ليغرّس فيها شجراً، مقابل الشركة في الأرض والثمر²⁴.

8- الاستصناع: يعرّف بأنّه طلب الصنعة، أي طلب صناعة الشيء، وهو مقيد بمجال صناعي، فلا يكون طلب التجارة أو الزراعة استصناعاً. وهو بيع عين موصوفة في الذمّة، لا بيع عمل، وشرط عمله على الصانع، وبالتالي فهو عقد بيع عين مما يصنع صنعة، يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد، بمواد من عنده، مقابل ثمن محدد¹⁰.



الشكل ذو الرقم (1)

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الجدول السابق

نسبة العائد على حقوق الملكية:

لتقييم مدى ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية، اعتمدت الدراسة على نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار، وكلا النسبتين مؤشران على الأداء المالي للبنوك، سواء المصارف الإسلامية أو البنوك التقليدية.

فنسبة العائد على حقوق الملكية، تقيس كفاءة البنوك في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، وبمعنى آخر فإنها توضح بشكل أساسي مدى فاعلية استخدام البنوك لأموال المساهمين، فكما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على تحقيق أرباح أفضل من خلال استخدام أموال المساهمين.

فبالنظر لنتائج الجدول رقم ذي الرقم (2)، التي توضح نسبة العائد على حقوق الملكية لكل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، يلاحظ أنّ متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية خلال فترة الدراسة، بلغ (18.37%)، وهو أعلى من متوسط العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية، الذي بلغ خلال الفترة نفسها (14.27%)، وهذا يوضح أنّ البنوك التقليدية لها القدرة على استخدام أموال المساهمين في تحقيق أرباح للبنك، بنحو أكبر من قدرة المصارف الإسلامية على ذلك.

كذلك يلاحظ من خلال الانحراف المعياري، أنّ انخفاض نسبة الربحية عن المتوسط بلغت في البنوك التقليدية (3.95%)، وهي أقل من انخفاضها في المصارف الإسلامية والتي بلغت (7.06%)، وأيضاً يلاحظ أنّ معامل الاختلاف للبنوك التقليدية بلغ (0.22%)، حيث جاء بنحو أقل عن المصارف الإسلامية الذي بلغ (0.49%)، الأمر الذي يدلّ على أنّ انخفاض نسبة الربحية، مقاساً بنسبة العائد على حقوق الملكية، أقلّ للبنوك التقليدية من المصارف الإسلامية.

ولكن نلاحظ من خلال الانحراف المعياري، أنّ هناك انخفاضاً أكبر لنسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية، عنها في البنوك التقليدية، حيث بلغ الانحراف المعياري للمصارف الإسلامية (20.29%)، بينما بلغ في البنوك التقليدية (8.17%)، ويلاحظ أنّ معامل الاختلاف لنسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية بلغ (0.19)، وهو أصغر من معامل اختلاف نسبة السيولة السريعة للبنوك التقليدية الذي بلغ (0.20)، وعليه فإنّ النتائج تشير إلى أنّ قدرة المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، أقلّ من قدرة البنوك التقليدية على ذلك.

الجدول ذو الرقم (1)

مقارنة نسبة السيولة السريعة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة:

(2008م - 2017م)

السنة	معدل المصارف الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2008	73.30	22.53
2009	144.09	38.09
2010	123.52	39.53
2011	129.91	43.49
2012	107.37	48.22
2013	93.41	43.29
2014	98.39	38.34
2015	114.51	37.30
2016	109.97	48.86
2017	96.30	51.14
المعدل	109.08	41.08
الانحراف المعياري	20.29	8.17
معامل الاختلاف	0.186010	0.198880

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة: (2008م - 2017م).

ومن خلال الرسم البياني في الشكل ذي الرقم (1)، نلاحظ أنّ نسبة السيولة السريعة في المصارف الإسلامية كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، بين الانخفاض والارتفاع، حيث بلغت أقصى ارتفاع لها في عام 2009م، فقد بلغت (144.09%)، وكان أدنى انخفاض لها عام 2008م، حيث بلغت (73.30%)، كذلك يلاحظ تذبذب نسبة السيولة السريعة للبنوك التقليدية خلال فترة الدراسة، بين الانخفاض والارتفاع، حيث بلغت أقصى ارتفاع لها في عام 2017م (51.14%)، بينما بلغت أدنى انخفاض لها عام 2008م (22.53%)، ولعلّ السبب في انخفاض نسبة السيولة السريعة في البنوك الإسلامية والتقليدية في عام 2008م، كان بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثّرت بشكل كبير على النظام المصرفي في كثير من دول العالم، ومنها الدول الخليجية⁸.

الجدول ذو الرقم (2)

مقارنة نسبة العائد على حقوق الملكية بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة: (2008م - 2017م)

السنة	معدل المصارف الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2008	8.07	11.11
2009	7.31	15.21
2010	7.04	17.47
2011	8.75	20.14
2012	12.40	22.51
2013	13.57	25.09
2014	15.16	17.04
2015	19.82	16.27
2016	24.37	18.30
2017	26.17	20.60
المعدل	14.27	18.37
الانحراف المعياري	7.06	3.95
معامل الاختلاف	0.494744	0.215024

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة: (2008م - 2017م).

والجدول ذو الرقم (3)، يوضح أنّ متوسط نسبة العائد على الاستثمار للبنوك التقليدية بلغ (2.62%)، وهو أعلى من المتوسط للمصارف الإسلامية الذي بلغ (2.35%)، كذلك يلاحظ أنّ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار للبنوك التقليدية بلغ (0.64%)، وهو أصغر من الانحراف المعياري للمصارف الإسلامية الذي بلغ (0.95%)، كما أنّ معامل الاختلاف للبنوك التقليدية بلغ (0.24%)، وهو أقلّ من معامل الاختلاف للمصارف الإسلامية الذي بلغ (0.40%)، وهذا يدلّ على انخفاض أكبر لربحية المصارف الإسلامية.

ولمعرفة سبب انخفاض العائد على الاستثمار للمصارف الإسلامية، والذي نحصل عليه بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات، تقتضي الضرورة التحليلية الدخول إلى مكونات العائد على إجمالي الموجودات؛ للنظر بشكل أكثر تفصيلاً على أداء المصارف الإسلامية. فيلاحظ أنّ نفقات التشغيل في المصارف الإسلامية، أعلى منها في البنوك التقليدية، وترجع بعض الدراسات أسباب ذلك إلى ارتفاع كلفة الهيكلية الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية، وارتفاع أجور العاملين في المصارف الإسلامية، نظراً لندرتهم في الأسواق، مقارنة مع الأعداد المتزايدة للمؤسسات المالية التي لا تعمل وفقاً للشرعية الإسلامية³¹، بالإضافة إلى أنّ أنموذج الأعمال في المصارف الإسلامية، الذي تستند إليه بشكل أساسي عملية إدارة الموجودات والمطلوبات، ومن ضمنها عملية إدارة السيولة، يختلف بشكل هيكلي عنه في البنوك التقليدية، وعليه فإنّ المصارف الإسلامية، وإن واكبت نماذج الأعمال للبنوك التقليدية من حيث الشكل، إلّا أنّ الإطار الهيكلي لتلك الأعمال يبقى محكوماً بالشرعية الإسلامية، وهو أمر له استحقاقاته³¹.

الجدول ذو الرقم (3)

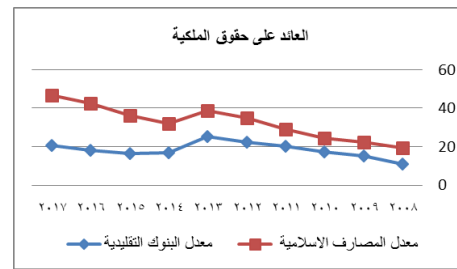
مقارنة نسبة العائد على الاستثمار بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة:

(2008م - 2017م)

السنة	معدل المصارف الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2008	1.83	1.38
2009	1.62	1.98
2010	1.43	2.41
2011	1.56	2.82
2012	1.93	3.17
2013	2.04	3.46
2014	2.18	2.58
2015	3.01	2.31
2016	3.73	2.76
2017	4.12	3.35
المعدل	2.35	2.62
الانحراف المعياري	0.95	0.64
معامل الاختلاف	0.404255	0.244275

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة: (2008م - 2017م).

من خلال الرسم البياني الذي تضمّنه الشكل ذو الرقم (2)، نلاحظ أنّ نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية كانت مرتفعة في عام (2008م)، حيث بلغت (8.07%)، ثم انخفضت في عامي 2009م، و2010م، ثم أخذت في الارتفاع المستمر من عام 2011م، إلى عام 2017م، فقد وصلت هذه النسبة عام 2017م (26.17%)، وهي آخر سنوات فترة الدراسة، أمّا البنوك التقليدية فيلاحظ أنّ نسبة العائد على حقوق الملكية كانت في ارتفاع مستمر منذ عام 2008م، وحتى عام 2013م، حيث بلغت فيه (25.09%)، ثم انخفضت في عامي 2014م، و2015م، ثم أخذت في الارتفاع مرّة أخرى من عام 2016م، إلى عام 2017م، فقد وصلت هذه النسبة عام 2017م (20.60%).



الشكل ذو الرقم (2)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول السابق

نسبة العائد على الاستثمار:

نسبة العائد على الاستثمار تقيس الربح المتوقع عن الاستثمار في الأصول، أي تقيس مدى كفاءة استخدام البنوك لأصولها، فكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل، وبالتالي يكون أدائه أفضل.

كفاءة البنوك في توظيف أموال المودعين واستثمارها، فإذا فشل ذلك الاستثمار، فإن ذلك يعني خسارة المودع لجزء من أمواله.

الجدول ذو الرقم (4)

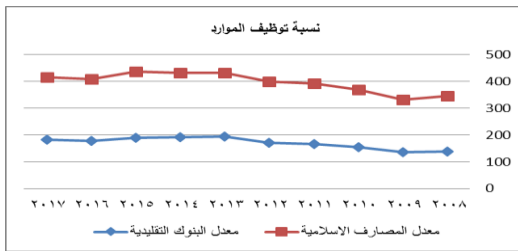
مقارنة نسبة توظيف الموارد بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة:

(2008م - 2017م)

السنة	معدل المصارف الإسلامية	معدل البنوك التقليدية
2008	207.04	138.66
2009	196.02	135.86
2010	213.37	154.37
2011	226.88	165.60
2012	228.22	171.43
2013	236.75	193.63
2014	239.32	191.38
2015	246.89	190.07
2016	229.80	178.68
2017	233.26	181.39
المعدل	225.76	170.11
الانحراف المعياري	15.70	21.18
معامل الاختلاف	0.069542	0.124507

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية للفترة (2008م - 2017م).

ومن خلال الرسم البياني الذي تضمنه الشكل ذو الرقم (4)، يشير إلى أن نسبة توظيف الموارد في كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، فنجد أنها بلغت أدنى مستوى لها في المصارف الإسلامية في عام 2009م، حيث بلغت (196.02%)، في حين بلغت أعلى مستوى لها في عام 2015م، حيث وصلت إلى (246.89%)، أما في البنوك التقليدية، فنجد أنها بلغت أدنى مستوى لها في عام 2009م، حيث بلغت (135.86%)، في حين بلغت أعلى مستوى لها في عام 2013م، حيث وصلت إلى (193.63%).



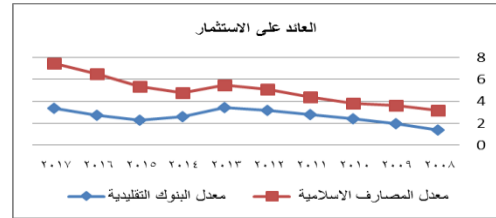
الشكل ذو الرقم (4)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول السابق

ثانياً: اختبار الفروقات بين متوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية:

من خلال نتائج تحليل بيانات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، باستخدام التحليل المالي لمجموعة من النسب المالية، اتضح أن هنالك اختلافاً بين تلك النسب ومتوسطاتها التي تم استنتاجها للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية. ومن أجل التحقق من أن هذه

ومن خلال الرسم البياني الذي تضمنه الشكل ذو الرقم (3)، يلاحظ أن نسبة العائد على الاستثمار في المصارف الإسلامية كانت متذبذبة خلال السنوات من عام 2008م، وحتى 2011م، بين الارتفاع والانخفاض، ثم ارتفعت في عام 2012م، حيث بلغت (1.93%)، ثم أخذت في الارتفاع المستمر في باقي سنوات الدراسة، حتى وصلت عام 2017م (4.12%)، أما في البنوك التقليدية فقد كانت نسبة العائد على حقوق الملكية مرتفعة عام 2008م، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت أقصى ارتفاع لها عام 2013م، حيث بلغت (3.46%)، ثم انخفضت هذه النسبة في عامي 2014م و2015م، فبلغ (2.58%) و(2.31%) على التوالي، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى من عام 2016م، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت في عام 2017م إلى (3.35%).



الشكل ذو الرقم (3)

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول السابق

نسبة توظيف الموارد:

لقياس حجم نشاط البنوك، استخدمت الدراسة نسبة توظيف الموارد، وهذه النسبة مؤشّر على مدى قدرة البنوك على توظيف مواردها المتمثلة في حقوق الملكية والودائع، فكلما زادت هذه النسبة، كان أداء البنك أفضل.

ومن خلال الجدول ذي الرقم (4)، يلاحظ أن متوسط نسبة توظيف الموارد كان أعلى لصالح المصارف الإسلامية، حيث بلغ (225.76%)، مقارنة بمعدل البنوك التقليدية الذي بلغ (170.11%)، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية قادرة على توظيف مواردها بصورة أفضل من البنوك التقليدية.

ولكن بالنظر إلى الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، نجد أنهما كانا أكبر للبنوك التقليدية، حيث بلغ (21.18%) و(0.12%) على التوالي، مقارنة بما كانت عليه المصارف الإسلامية، حيث بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (15.70%)، و(0.07%) على التوالي، الأمر الذي يعني أن قدرة توظيف المصارف الإسلامية لمواردها المالية أقل مقارنة بالبنوك التقليدية، ويرجع السبب إلى انخفاض نسبة المخاطرة لدى البنوك التقليدية، مقارنة بالمصارف الإسلامية، إلى ثبات نسبة الفائدة التي يحصل عليها عميل البنوك التقليدية، سواء نجح البنك في توظيف وودائعه أم لا، أما المصارف الإسلامية، فإن مقدار الربح الذي يحصل عليه المودع، يعتمد على

الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار باستخدام اختبار (t)، بدرجة ثقة 95%، بمستوى دلالة 0.025، حيث إن الاختبار من طرفين، فبلغت قيمة (t) لنسبة العائد على حقوق الملكية -1.6، بينما بلغت لنسبة العائد على الاستثمار -0.77، فأتضح بذلك عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، علماً بأن هاتين النسبتين من نسب الربحية، وبالتالي فإنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية وربحية البنوك التقليدية.

3- بالنسبة للفرضية: "أنه لا توجد فروقات ذات دلالة

إحصائية، بين حجم نشاط المصارف الإسلامية، وحجم نشاط البنوك التقليدية، فقد تمّ اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (t) بدرجة ثقة 95%، بمستوى دلالة 0.025، حيث إن الاختبار من طرفين، فبلغت قيمة (t) -6.67، وهذا يدلّ على أنّ هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين حجم نشاط المصارف الإسلامية، وحجم نشاط البنوك التقليدية، وأنّ الفرق لصالح المصارف الإسلامية، ممّا يعني أنّ قدرة المصارف الإسلامية على توظيف مواردها، أفضل من قدرة البنوك التقليدية على ذلك، وأنّ إدارة المصارف الإسلامية تتمتع بالكفاءة في توزيع مواردها المالية على مختلف أنواع الأصول، واستخدام تلك الأصول لتحقيق أكبر حجم ممكن من الاستثمارات.

وهنا يلاحظ أنّ هذه النتيجة تتطابق مع النتيجة التي توصلنا إليها سابقاً، والخاصة بوجود فرق بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة البنوك التقليدية، والتي كانت لصالح البنوك التقليدية، حيث توضح هذه النتيجة قيام المصارف الإسلامية بتوظيف نسبة كبيرة من أموالها في استثماراتها، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة لديها.

الجدول ذو الرقم (5)

اختبار (t) لكشف الفروقات بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية حسب النسب المالية

م	نوع المؤشر	نوع البنك	عدد البنوك	عدد البيانات	المتوسط	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري المشترك	قيمة t	مستوى الدلالة %95
1	نسبة السيولة السريعة	إسلامي	4	10	109.08	20.29	15.47	9.83 +	0.025
		تقليدي	6	10	41.08	8.17			
2	نسبة العائد على حقوق الملكية	إسلامي	4	10	14.27	7.06	5.72	1.6 -	0.025
		تقليدي	6	10	18.37	3.95			

الاختلافات في قيم متوسطات النسب المالية للمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، على درجات ثقة مقبولة ومعقولة، فقد تم استخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين لكشف الفروق بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، حسب النسب التي تم استخدامها في الدراسة، وهي: (السيولة، والربحية، وحجم النشاط).

والجدول ذو الرقم (5)، يوضح نتائج اختبار (t) لدراسة الفروقات بين متوسط كلّ نسبة من النسب الخاصة بالمصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، وقد تبين من خلال تلك النتائج، أنّ هناك تطابقاً بين بعض فرضيات الدراسة، ونتائج اختبار (t)، كما أنّ هناك اختلافاً بين البعض الآخر من فرضيات الدراسة، ونتائج اختبار (t)، وجاءت على النحو الآتي:

1- بالنسبة للفرضية: "أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية

بين سيولة المصارف الإسلامية وسيولة البنوك التقليدية"، فقد تم اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (t) بدرجة ثقة 95% بمستوى دلالة 0.025، حيث إن الاختبار من طرفين، فبلغت قيمة (t) 9.83، وهذا يدلّ على أنّ هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين سيولة المصارف الإسلامية، وسيولة البنوك التقليدية، وأنّ الفرق لصالح البنوك التقليدية، وهذا يعني أنّ قدرة البنوك التقليدية على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، دون الحاجة إلى استدعاء ودائعها الآجلة، أكبر من قدرة المصارف الإسلامية على ذلك، ولكن يمكن القول إنّ تدني نسبة السيولة السريعة للمصارف الإسلامية، لا يعني وجود عسر مالي لدى هذا المصارف، إضافة إلى أنّ هذا التدني في نسبة السيولة السريعة، يرجع إلى قيام هذه المصارف بتوظيف أموالها في استثمارات عديدة، وعدم الاحتفاظ بالسيولة بخزينة المصرف.

2- بالنسبة للفرضية: "أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية

بين ربحية المصارف الإسلامية وربحية البنوك التقليدية"، فقد تمّ اختبار هذا الفرض لكل من نسبة العائد على حقوق

0.025	0.77 –	0.81	0.95	2.35	10	4	إسلامي	نسبة العائد على الاستثمار	3
			0.64	2.62	10	6	تقليدي		
0.025	6.67 –	18.64	15.70	225.76	10	4	إسلامي	نسبة	4
			21.18	170.11	10	6	تقليدي		

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام برنامج (SPSS).

النتائج والتوصيات:

النتائج:

الإسلامية على تسهيل استثماراتها، أقل من مقدرة البنوك التقليدية على ذلك، وربما يكون ذلك بسبب طبيعة الاستثمارات ونوعيتها التي تقوم بها المصارف الإسلامية، فعليها زيادة توظيف أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل.

2- على الرغم من أن الدراسة أوضحت من خلال استخدام اختبار (t)، بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية، وربحية البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة، إلا أن المنافسة قوية في السوق المالي السعودي بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، لذا يجب على المصارف الإسلامية العمل على زيادة كفاءة إدارتها في توظيف مواردها المالية، بما يساهم في زيادة حجم الاستثمارات، وبالتالي تحقيق أرباح عالية أكبر مما تحققه البنوك التقليدية.

3- على المصارف الإسلامية العمل على إيجاد ميزة تنافسية تمكنها من جذب عملاء جدد، بالإضافة لتعزيز الثقة مع عملائها؛ وذلك من خلال تنويع مجالات نشاطها وخدماتها، والاهتمام بالابتكارات الجديدة في منتجاتها المصرفية التي تتلاءم مع الشريعة الإسلامية. حتى تتمكن من إثراء تواجدها في السوق المالي السعودي، الذي يميّز بقوة المنافسة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية.

4- على المصارف الإسلامية القيام بنشر الوعي بين أفراد المجتمع، حول أهمية المصرفية الإسلامية في تطهير المعاملات المالية من الربا، والتعريف بالعواقب الوخيمة للتعامل بالربا، ووبلائته المُفسدة للأخلاق، والمحفمة للاقتصاد.

5- على المصارف الإسلامية الاهتمام بتأهيل القيادات والعاملين فيها، بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية التي تمكنهم من أداء عملهم بكفاءة عالية، وحرفية، وتمييز، كما يجب على المصارف الإسلامية العمل على استقلالية هيئات الرقابة الشرعية عن مجالس إدارتها، حتى لا تتأثر بتوجهات مجالس إدارتها تلك المصارف، التي ربما تكون متأثرة بتوجهات النظام المصرفي السائد في الدولة.

6- أما بخصوص البنوك التقليدية، فبالنظر لما توصلت إليه الدراسة من كثرة السيولة لديها، فإنه يجب عليها إيجاد وسائل كفيhle بتشغيل أكبر لتلك السيولة الموجودة لديها، مما يمكنها من

هدفت هذه الدراسة لاختبار ثلاث فرضيات، بحثت في إمكانية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية، وأداء البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف الإسلامية وأداء البنوك التقليدية، باستخدام نسب السيولة لصالح البنوك التقليدية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التقليدية قادرة على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، دون الحاجة إلى استدعاء ودائعها الآجلة.

2- كما توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية، والبنوك التقليدية خلال فترة الدراسة، وذلك بتحليل نسب الربحية المتمثلة في نسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار، وقد تبين من خلال اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (t)، بدرجة ثقة 95%، بمستوى دلالة 0.025، ومن هنا فإن قيمة (t) من واقع البيانات الفعلية = -1.6، -0.77 على التوالي، مما يشير إلى أن المصارف الإسلامية قادرة على تحقيق نسب ربحية، كالتي في البنوك التقليدية.

3- كما توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية، بين أداء المصارف الإسلامية، وأداء البنوك التقليدية، لصالح المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال تحليل نسبة حجم النشاط، المتمثلة في نسبة توظيف الموارد، وقد تبين من خلال اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار (t)، بدرجة ثقة 95%، بمستوى دلالة 0.025، ومن هنا فإن قيمة (t) من واقع البيانات الفعلية = -6.67، مما يشير إلى أن المصارف الإسلامية تتمتع بالكفاءة في توظيف مواردها المالية، وتوزيعها على حجم أكبر من الاستثمارات، وبالتالي فإن ذلك أدى إلى انخفاض نسبة السيولة السريعة لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فيوصي الباحث بالآتي:

1- على المصارف الإسلامية العمل على زيادة السيولة، التي تمكنها من القدرة على الوفاء بالتزاماتها في الظروف الطارئة، دون اللجوء إلى ودائعها الآجلة، حيث إن مقدرة المصارف

11- شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، ص 308-309، 2007م.

12- الشرع ، مجيد، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل أقيمت في المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2003م.

13- عاشور، يوسف حسين، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، فلسطين، 2003م.

14- العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.

15- علي، مفيد خالد، استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 102، ص 506-528، جامعة بغداد، العراق، 2018م.

16- القرى، محمد العلي، وآخرون، مشروع المعايير الشرعية لصيغ التمويل الإسلامي، المركز الوطني للاستشارات الإدارية والشرعية، ص 3، جده ، المملكة العربية السعودية، 1996م.

17- الكتاني، عمر، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، مجلة الإسلام وقضايا العصر، ص 34، الرياض، 2002م.

18- مبارك، عبد النعيم محمد، ويونس ، محمود، "اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 173، 1996م.

19- المدودي، زينب مشهور، الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية: دراسة حالة في المملكة العربية السعودية، (2003-2012م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011م.

20- المرسي، جمال الدين، واللحج، أحمد عبد الله، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 152-180، 2007م.

21- موسى، شقيري نوري، ونور، محمود إبراهيم، وصافي، وليد أحمد، وذبيب، سوزان سمير، والراميني، إيناس ظافر، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009م.

22- المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة

تدعيم الاستثمار، وتحقيق أرباح أعلى؛ وذلك بالبحث على وسائل وآليات جديدة تمكّنها من تنويع استثماراتها، واستغلال السيولة الكبيرة التي تتوفر لديها، ومن بين تلك الوسائل والآليات، العمل على فتح نوافذ لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك نتيجة لازدياد توجه الأشخاص نحو الصيرفة الإسلامية، بالإضافة لتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها.

المراجع

- 1- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: 280.
- 2- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة، القاهرة، ص 10، 1977م.
- 3- بدران، أحمد جابر، تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية (المشاركات الزراعية، عقد السلم) بالتطبيق على المصارف الإسلامية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد رقم 77، الكويت، حزيران، 2004م.
- 4- بشناق، زاهر صبحي، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين (2006 - 2010م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011م.
- 5- البلتاجي، محمد، سلسلة صيغ التمويل الإسلامية (2007م)، WWW.bltagi.com.
- 6- الخضير، محسن أحمد، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الحرية، القاهرة، ص 1990، 32م.
- 7- خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، عالم الكتاب الحديث، عمان، ص 100-101، 2006م.
- 8- الخولي، حسني، تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي للتداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية، ورقة بحثية مقدّمة للقاء العلمي بعنوان: "انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها"، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009م.
- 9- الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحليم، والعصمي، محمود حمدان، تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية: دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 7، ص 3-27، المملكة العربية السعودية، 1994م.
- 10- السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 1999م.

Translated References

- 1- The Holy Quran, Surah Baqarah, verse 280.
- 2- International Federation of Islamic Banks, "Agreement Establishing the International Federation of Islamic Banks", International Federation of Islamic Banks Press, Heliopolis, Cairo, p. 10, 1977.
- 3- Badran, Ahmad Jaber, "Financing of the Agricultural Sector in Islamic Investment Formations (Agricultural Musharaka, Peace Contract), Application to Islamic Banks", Industrial Bank, No. 77, Kuwait, June 2004.
- 4- Bouchnaq, Zaher Subhi, "Evaluation of the Financial Performance of Islamic and Traditional Banks Using Financial Indicators: Comparative Study of National Banks Operating in Palestine (2006-2010)", Master Thesis (unpublished), Islamic University, Gaza, Palestine, 2011.
- 5- El-Beltagy, Muhammad, Series of Islamic Financing Forms (2007), WWW.bltagi.com.
- 6- Al- Khudairi, Mohsen Ahmed, "Islamic Banks," First Edition, Freedom House, Cairo, p. 32, 1990.
- 7- Khalaf, Fleih Hassan, "Islamic Banks," The World of Modern Writers, Amman, p. 100 101, 2006.
- 8- Al- Khouly, Husni, "The Impact of the Financial Crisis on the Banking Sector: Implications and Ways of Confrontation with Reference to Saudi Banks". Paper presented for the scientific meeting entitled "The Implications of the Global Financial Crisis and the Impact of Commercial Regimes on Their Containment", Riyadh, Saudi Arabia, 2009 .
- 9- Al-Sahati, Abdul Rahim Abdul Halim, Al-Assami, Mahmoud Hamdan, "Estimating the Cost Function of Islamic Banks and Commercial Banks: A Comparative Study," King Abdul Aziz University Journal, Islamic Economics, Vol. 7, pp. 3-27, Saudi Arabia, 1994.
- 10- Al- Sartawi, Fouad Abdel Latif, "Islamic Finance and the Role of the Private Sector," First Edition, Dar Al-Masirah Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan, 1999.
- 11- Shubair, Mohammed Othman, "Contemporary Financial Transactions in Islamic Jurisprudence," First Edition, Dar Al-Nafais, Amman, p. 308, 309, 2007.
- 12- Al- Shara, Majid, "The Positive Aspects of Islamic Banking Under Accounting Standards for Islamic Financial Institutions", paper presented at the First Scientific Conference of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, University of Applied Sciences, Amman, Jordan, 2003.

المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 13، العدد 2، ص، 113-155، الأردن، 2007م.

23- النجار، أحمد، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، ص 163.

References

- 24- Abu Loghod, Hadeel, "Do Islamic Banks Perform Better Than Conventional Banks? Evidence from Gulf Cooperation Council Countries", Paper provided by arab Planning Institute, Kuwait, 2009.
- 25- Anderson, Amy L. , "Islamic Funds seem ready to emerge in U. S. Market", www. ehostvgw15. Ep.net. com , 1999.
- 26- Goffe, Leslie, "US Islamic Finance Initiatives Take Off", The Middle East, Issue No. 316, October, P. 30-31, 2001.
- 27- Ibrahim, Rakiya, "Islamic Banking and Conventional Banking: A Comparative analysis", A Paper presented at Islamic Banking and Finance conference: Challenges and Opportunities for Islamic Finance in the Nigerian Economy on 25th Nonember, in Kano. 2000.
- 28- Samadand A. and Hassan K, " the Performance of Malaysian Islamic Bank during 1984-1997: An Exploratory Study", International Journal of Islamic Financial Services, Vol. 1, No.3, 2000.
- 29- Turen, Seref, "Performance and Risk Analysis of the Islamic Banks: The Case of Bahrain Islamic Bank", J. KAU: Islamic Econ. Vol. 7, p 3, 1995.

المراجع الإلكترونية:

30- http://www.aleqt.com/2018/03/14/article_1349801.html 14/3/2018

31- <https://alphabeta.argaam.com/article/detail/16504>

التقارير السنوية:

- 1- مصرف الراجحي، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 2- مصرف الإنماء، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 3- بنك البلاد، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 4- بنك الجزيرة، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 5- البنك الأهلي، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 6- البنك الأول، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 7- البنك الفرنسي السعودي، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 8- بنك سامبا، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 9- البنك السعودي للاستثمار، التقارير السنوية للأعوام 2009م - 2017م.
- 10- بنك الرياض، التقارير لسنوية للأعوام 2009م - 2017م.

- 19- Al-Mudoudi, Zainab Mashhoor, "Financial Performance of Islamic Banks Compared to Traditional Banks: A Case Study in Saudi Arabia, (2003-2012)", Master Thesis (unpublished), Islamic University, Gaza, Palestine, 2011.
- 20- Al-Morsi, Jamal El-Din, El-Lahal, Ahmed Abd Allah, "Financial Management: The Decision Making Approach", University House, Alexandria, p. 152, 180, 2007.
- 21- Musa, Shaquiri Nuri, Noor, Mahmoud Ibrahim, Safi, Walid Ahmed, Thebes, Suzanne Samir, and Ramini, Inas Zafer, "Local and International Financial Institutions," First Edition, Dar Al-Masirah, Amman, Jordan, 2009.
- 22- Al- Momani, Munther Talal, and Sarujan, Anan Fathi, "Comparative Performance of Islamic and Traditional Banks Using Financial Ratios," Al-Manara Journal for Research and Studies, Volume 13, No. 2, pp. 113, 155, Jordan, 2007.
- 23- Al-Najjar, Ahmad, "Islamic Banks and their Impact on the Development of the National Economy," Journal of the Modern Muslim, No. 24, p. 163.
- 13- Ashour, Youssef Hussein, "Management of Islamic Banks," second edition, Palestine, 2003.
- 14- Al-Ajlouni, Muhammad Mahmood, "Islamic Banks: Its Rulings, Principles and Banking Applications", First Edition, Al-Masirah Publishing House, Amman, Jordan, 2008.
- 15- Ali, Mufid Khalid, "Using Financial Indicators to Compare the Performance of Commercial Banks with Islamic Banks Listed on the Palestine Stock Exchange", Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 24, No. 102, pp. 506 528, Baghdad University, Iraq, 2018.
- 16- Al- quraa·Mohammed Al Ali, and others," Shariah Standards Project for Islamic Financing Forms", National Center for Management Consulting and Sharia, p. 3, Jeddah, Saudi Arabia, 1996.
- 17- Al-Katani, Omar, "The Role of Banks and Islamic Finance Companies in Development," Journal of Islam and Contemporary Issues, p. 34, Riyadh, 2002.
- 18- Mubarak, Abdel-Naim Mohamed, Younes, Mahmoud, "Economics of Money, Banking and International Trade," University House, Alexandria, p. 173, 1996.